أنتِجْ للشعب عدوًّا وواصلِ الحُكم، والاستيطان

هشام نفّاع*

ظَلّ الوزير ومسؤول الشاباك السابق غدعون عزرا، حتّى وفاته، يكرّر أنّ الخطر الأكبر هم العرب في إسرائيل، أو "عرب إسرائيل" بلغته. من يراجع خطاباته أو ردوده على النوّاب العرب في بروتوكولات الكنيست، يتيقّن أنّ عمله في مراقبة العرب لم يتوقّف، بل انتقل فقط من السرّيّ إلى العلنيّ. وشاركه الرأي أيضًا، بطريقته، رئيس الموساد الأسبق إفرايم هليفي الذي قال في مقابلة لصحيفة "هآرتس" (2.9.2003): "أنا قلق من موضوع عرب إسرائيل أكثر من أيّ أمر آخر. أعتقد أنّ مسألة عرب إسرائيل هي المسألة الأصعب الرابضة على بابنا". أمّا رئيس الشاباك، يوفال ديسكين، فيرى أنّ التحدّي الأساسيّ الماثل أمام حكومة إسرائيل هو كيفيّة "ربط عرب إسرائيل بالدولة" (ذي ماركر، 3.7.2012).

أقتبس هؤلاء المسؤولين الأمنيّين على وجه التحديد لأنّهم، إضافة الى انتمائهم لطرفَي الخارطة السياسيّة الصهيونيّة، يمثّلون مؤسّسات تسهم بقدر هائل في وضع السياسات بمفهومها الإستراتيجيّ، لا تلك السياسات السريعة الصاخبة اليوميّة التي تدور وتُدار في أروقة الكنيست وأستوديوهات التلفزيونات. فالنظرة إلى العرب كعدوّ وخطر تجب مواجهته، هي نظرة متأصّلة. هناك ما لا يُحصى من التجلّيات لها، بدءًا بالرصاص الذي أطلقته شرطة إسرائيل على صدور متظاهرين شبّان عرب في أكتوبر عام 2000 (ولم تُحاكَم على القتل)، حتّى مطالبة العرب بشتّى سخافات إعلان الولاء؛ أي إعلان التنازل المهور بتوقيع عن المشاعر والملامح والأفكار الوطنيّة، لشطبهم من الوزن السياسيّ الفلسطينيّ.

أكتب هذا كمفتتَح للتركيز على الأسباب السياسيّة للحظر والتحريض على الأحزاب والحركات السياسيّة لجماهيرنا، ارتباطًا بإستراتيجيّة الحكومة غير الجديدة في إعادة إنتاج العدوّ العربيّ الفلسطينيّ على نحوٍ منهجيّ، وغاياتها من ورائها. وأتوقّف تحديدًا عند قرار حكومة اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون.

لقد حاول نتنياهو، بنباهته الإعلاميّة التي لا تكبح جماح انفلاتها معايير الأخلاق، إعطاء القرار أكبر قدر من الدراماتيكيّة؛ وذلك أن الرزمة أهمّ من المحتوى. فوقف على خلفيّة مؤلَّفة من عنوان مكتب رئيس الحكومة وعلم إسرائيل، وخطب كأنّه يعلن عن حرب أو عن قرار لا يكفي إعلانه ببيان مكتوب على موقع مكتبه. بربطة عنق زرقاء وقميص أبيض، بلون العلم، انطلق نتنياهو بالقول إنّ "الفرع الشماليّ للحركة الإسلاميّة يحرّض على العنف ضدّ الأبرياء، ويقيم علاقات وثيقة مع حركة حماس الإرهابيّة ويقوّض الدولة من أجل إقامة خلافة إسلاميّة مكانها [...] سنواصل العمل ضدّ المحرِّضين، وأولئك الذين يحرِّضون على الإرهاب. سنواصل العمل ضدّ المحرِّضين، وضدّ أولئك الذين يدعمون الإرهاب بصرف النظر عمّن هم. هدفنا هو منع التحريض الذي يساهم في الهجمات ضدّ الأبرياء. هدفنا هو حماية الدولة".

وفي مؤسّسة تعتقل شبابًا لشهور بسبب منشور ("ستاتوس") في فيسبوك فقط، يصحّ أن يتساءل المرء ويتعجّب: هل ثمّة بلغة القانون ومفاهيمه ومفرداته وإجراءاته وعقوباته ترجمةٌ لهذا السيل العنيف من الاتّهامات الشديدة الخطورة؟ الجواب: لا. فليست محاربة الإرهاب هي ما يشغل نتنياهو، وإنما وتكريس أهدافه السياسية التوسعية، المسوَّغة بكثير من الأصوليّات والغيبيّات (أرض موعودة -وغير ذلك...)، والمنفَّذة بأحدث التقنيّات التكنولوجيّة. وهذه واحدة فقط من مفارقات إسرائيل الرسميّة. كذلك إنّ ما يشغل نتنياهو هو حرب بقائه على كرسيّ الحكم.

لقد بدأت الحركة الإسلامية منذ عام 1996 برفع الشعار-التحذير: "الأقصى في خطر"؛ أي في السنة نفسها التي اعتلى فيها بنيامين نتنياهو الحكم للمرّة الأولى. وهي لم تُخفِ نشاطها إطلاقًا. فلماذا استغرق نتنياهو نحو 20 عامًا، وبعد عودته المجدَّدة إلى الحكم بتسعة أعوام، لاتّخاذ هذا القرار ضدّ الحركة؟ وإذا كانت فعلًا ضالعة في "الإرهاب" لهذه الدرجة فكيف سكت حتّى الآن؟ الجواب تقدّمه وثيقة بعنوان "الحركة الإسلاميّة... سيرة ذاتيّة: لماذا حظرت إسرائيل الحركة الإسلاميّة"، ضمّت مقالًا للشيخ رائد صلاح بعنوان "حظر الحركة الإسلاميّة في إسرائيل... لماذا؟". ممّا جاء فيه:

"لم يكن حظر الحركة الإسلامية خارجًا عن سياق التحريض والتضييق على العمل السياسيّ العربيّ عمومًا، وفي السنوات الأخيرة خاصّة. فقد سنّت الحكومة الإسرائيليّة منذ تولّي نتنياهو رئاسة الحكومة عشرات القوانين العنصريّة ضدّ المواطنين العرب، وفرضت قيودًا على حرّيّة العمل السياسيّ، إضافة إلى التحريض المستمرّ على القيادات العربيّة، ويرئس نتنياهو نفسه جوقة التحريض على المواطنين العرب، وكنّا قد شاهدنا بالبثّ المباشر كيف حرّض على العرب يوم انتخابات الكنيست من أجل إخراج المواطنين اليهود لينتخبوه وحزبه".

وجاء كذلك:

"قرّرت الحكومة الإسرائيلية حظر الحركة الإسلاميّة بعد ثلاثة أيّام من تفجيرات باريس الإرهابيّة، التي استنكرتها الحركة الإسلاميّة في اليوم الثاني لوقوعها، إلّا أنّ الحكومة الإسرائيليّة استغلّت هذه التفجيرات لحظر الحركة وبرّرت حظرها بأنّ الحركة تقفز على الدولة وترتبط بعلاقات مع جهات معادية كحركة حماس، وتسعى لإقامة خلافة إسلاميّة، وذلك وَفقًا لادّعاءات الحكومة الإسرائيليّة، وربطها بالإرهاب؛ وهي حجج واهية. كان بإمكان الحكومة الإسرائيليّة أن تتوجّه إلى القضاء وتعتمد القانون المدنيّ لا قانون الطوارئ الانتدابيّ. وما محاولات ربطها بالإرهاب في ظلّ أحداث باريس إلّا انحطاط غير سياسيّ، وهو استغلال غير أخلاقيّ لدماء الأبرياء، وذلك لتجريف وتجريم العمل السياسيّ بين جماهيرنا العربيّة في إسرائيل، ومن أجل تعزيز السيطرة الاحتلاليّة على القدس، عبْر حظر حركة تدافع عنها وعن حقوق الفلسطينيّين عمومًا".

يلعب نتنياهو هنا لعبة سبق أن لعبها سابِقُهُ، أريئيل شارون. فحين جهّز وأعدّ للعدوان الوحشيّ المسمّى "السور الواقي" في ربيع العام 2002، كانت الماكينة الإعلاميّة الرسميّة تنتج وتسوّق وتغمر الرأي العامّ بادّعاءٍ مُفادُه أنّ إسرائيل تحارب الإرهاب كجزء ممّا أسمته إدارة جورج بوش "الحرب العالميّة على الإرهاب" بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بعد هجمات "القاعدة" في أيلول عام 2001. الآن أيضًا يحاول نتنياهو بالقوّة، بالافتعال وبدون كثير من الإتقان، وضع نفسه وحكومته وسياسته في معسكر "الأخيار" أمام معسكر "الأشرار"-الإرهابيّين. هذه التقسيمات الثنائيّة الصبيانيّة تنجح للأسف في خطف عقول غالبيّة كبيرة في المجتمع الإسرائيليّ. وكانت الأمور قد وصلت درجات غير مسبوقة من العبث، حين راح رئيس الحكومة يطلق أكاذيب مختلقة مئة بالمئة، وهو مطمئنّ إلى أنّ جمهوره لن

يدقّق ولن ينتقد ولن يتمعّن. المثال الأبرز لذلك هو زعْم نتنياهو أنّ مرشَّحي "القائمة المشتركة" يخطبون ويتصوّرون على خلفيّة علَم "داعش". المحاولة البائسة واضحة الغرض: رسالة داخليّة مُفادُها أنّ العرب (والمسلمين) ذوو لون واحد، هو "الأسود الإرهابيّ"، وتلميح للخارج بأنّ المؤسّسة الإسرائيليّة تواجه ما يواجهه العالَم.

هذا الفعل المبرمَج الكامل لِما يُعرف بإنتاج العدوّ تحدّث عنه مرّة المفكّر الأمريكيّ نوعام تشومسكي قائلًا إنّ هناك "تقنيّات وأدوات معياريّة" يجري استخدامها لغرض السيطرة على المواطنين، وهي تشكّل معًا ما يصفه ببناء الأعداء على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ، وخلق العداوات والتعصّب الدينيّ. ويضيف: إنّ دمج الخوف والرعب هي تقنيّة تستخدمها السلطة، حيث يتمّ من خلالها تحويل الناس إلى أشياء أخرى.[1]

وضع الحركة الإسلاميّة خارج القانون هو جزء من سياسة إعادة إنتاج العدوّ هذه، ليتمّ رصّ صفوف جمهور نتنياهو واليمين بشكل ارتداديّ، بواسطة اللعب على الغرائز والعواطف السابقة للعقل. الحركة الإسلاميّة يُراد لها أن تكون صورة نموذجيّة لكلّ "الطابور الخامس" المؤلَّف من المواطنين الفلسطينيّين العرب في دولة إسرائيل. لا يأتي هذا مدفوعًا بالعواطف السلبيّة طبعًا، ولا بالعداوات الأسطوريّة، بل لأنّه يخدم مشروعًا سياسيًّا واضحًا جليًّا لدى اليمين الإسرائيليّ، هو ضرب وزن الجماهير العربيّة السياسيّ، بواسطة إخراجها من دائرة الشرعيّة، لأنّها قوّة متنامية مخلصة لحقوق شعبها الفلسطينيّ، وهذا هو النقيض المدمّر لمشروع الاحتلال والاستيطان والتوسّع. ومن المفيد أن نذكّر هنا، ولإعطاء هذه النقطة سياقًا تاريخيًّا، ما تَحَدّث عنه المؤرخ إميل توما عام 1982[2]،حيث جرى -بموجب تعديل "أمر منع الإرهاب" عام 1980- إقرارُ معاقبة "من يتماثل بمختلف الصور والأشكال مع منظّمة إرهابيّة" (المقصود هنا منظّمة التحرير الفلسطينيّة). كتب توما: "لقد كان واضحًا أنّ هذا التعديل يهدف إلى منع الجماهير العربيّة في إسرائيل ومعها القوى الدمقراطيّة اليهوديّة من النضال من أجل حقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ".

المفارقة التاعسة أنّ قسمًا كبيرًا ممن يحرّضهم اليمين الإسرائيليّ بزعامة نتنياهو، لغرض الحفاظ على مشروع الاستيطان، هم من أقدم ضحايا هذا المشروع؛ فقراء إسرائيليّون يهود وبنات وأبناء الطبقات التي تتعرّض للإقصاء والحرمان والظلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ. الباحث شلومو سفيرسكي يصف كيف أدّى احتلال عام 1967 إلى زيادة تنغيص وتصعيب حياة سكّان ما يُعْرف ببلدات التطوير التي سكنها شرقيّون في الغالب. فهذه البلدات التي بُنيَت في الخمسينيّات والستّينيّات على عجل في أطراف الدولة، بعضها على قرى فلسطينيّة مهجّرة، بقيت في الدرجة الثانية لدى واضعي السياسات؛ وذلك أنّ سكّانها كانوا من خارج أبناء الحظوة؛ الغربيّين. وحين بدأ مطلعَ السبعينيّات مشروعُ الاستيطان، سرعان ما تحوّل إلى المشروع صاحب الأولويّة وصُبّت عليه بسخاء الأموال الباهظة التي جاءت، أيضًا، على حساب سكّان بلدات التطوير تلك. بكلمات سبيرسكي: "دولة إسرائيل التي كانت عام 1967 بعيدة جدًّا عن الهضم الناجح للمناطق ومجموعات السكّان الذين جاءوا تحت كنفها عام 1948، سعت الآن إلى هضم مناطق جديدة ومجموعات سكّانيّة جديدة تمّ احتلالها [...] وقد استثمرت مواردها الجديدة في مشروع الاستيطان مع إبقاء بلدات التطوير في مكانتها الطرفيّة. لقد تجاوزت المستوطنات بلدات التطوير". وهو يصف كيف رُسِم المستوطنون بألوان دافئة جعلت منهم "طليعيّين" جُدُدًا، مكمّلي صورة وطريق الطليعيّ الصهيونيّ القديم، بينما صُوّر الشرقيّون كأشبه بالعالة. لقد حظِيَ المستوطنون "بملاطفات أبويّة" من زعماء حزب العمل، في حين اعتبرت غولدا مئير قادة احتجاج

[1] مقابلة أجراها معه ديفيد بارسميان؛ كتاب "ضبط الرعاع"، دار "الأهليّة"، عمّان، 1997.
[2] إميل توما. 1982. تاريخ الجماهير العربيّة الكفاحيّ في إسرائيل: دار "أبو سلمى" لنشر الفكر الفلسطينيّ التقدّميّ -عكا.

"الفهود السود" بـِ "غير اللطفاء". لاحظ الكاتب أنّ ضحايا إنتاج العدوّ العربيّ وإعادة إنتاجه على نحوٍ دَوْريّ ليسوا العربَ فقط، بل يهود فُصلوا عن عروبتهم، وحُوّلوا إلى مخزون أصوات اليمين.[3]

ختامًا: عام 2003 كَتبتُ تحت عنوان "هوليوود في أمّ الفحم" (صحيفة "الاتّحاد") عن اعتقال عدد من قياديّي وناشطي الحركة الإسلاميّة: "كان المطلوب مسبقًا الغلاف أو الرزمة التي تحيط بالقصّة وليس مضمونها الغامض الضبابيّ بل مشبوه الشبهات التي ترويها. بعض أجهزة الأمن الإسرائيليّة أعدّت حملة كاملة متكاملة قِوامها مئات العناصر المسلَّحة المدجَّجة الذين اقتحموا مدينة أمّ الفحم في الظلمة، واهتمّت باستقدام الصحفيّين والمصوّرين لتوثيق آخر تفاصيل الدراما التي تحوّلت إلى الموضوع الصحفيّ الملتهب رقم واحد". أحد المصوِّرين اليهود أخبرني كيف أنّه شارك ورأى، ولخّص: حتّى الآن لم أفهم الحاجة في كلّ ذلك. بعدها كتب أحدهم متسائلًا: لماذا لم تستدعِ الشرطة المعتقَلين ببساطة الى إحدى محطّات الشرطة؟ [...] الاحتمالات ليست قليلة: فمن إشغال الرأي العامّ بفقاعة حادّة اللون، إلى بثّ رسالة ملغمة إلى الرأي العامّ الدوليّ مُفادُها "أنّنا نتعرّض لهجمة إرهابيّة من الداخل" وحتى تعميق صورة أمّ الفحم ومنطقتها العربيّة كخارجة عن القانون- يرتسم أمام الأذهان أحد السيناريوهات التي باتت معروفة. هذه المسألة سياسيّة، جرى إنتاجها بدوافع سياسيّة والنتائج المرجوّة منها لدى مثيريها هي سياسية أيضًا". وهذا لا يزال صحيحًا للعام 2016 أيضًا.

*** هشام نفّاع هو كاتب وصحفي، يعمل محررًا في جريدة "الاتحاد" الحيفاوية.**

[3](سفيرسكي، شلومو. 2005. ثمن الغرور. دار َمبا، 2005).